

وتعليقا على الاتفاقية أعلن عضو الكنيست غاد يعقوبي - رئيس كتلة الشباب داخل حزب العمل - « أن امتحان الاتفاقية هو في تنفيذها أكثر منه في صياغتها . وإذا انضخ ان المصريين لا يخلون بها فإن ذلك سيكون تغييرا هاما في العلاقات بين الدولتين ، اذا ما قورن ذلك بعلاقتنا مع مصر حتى الآن . وان في الاتفاقية أسسا صريحة وغير صريحة تكبح احتمالات الحرب وتمكن من احراز تقدم سياسي . ان علينا التشديد على ان يكون تنفيذ الاتفاقيات المقبلة مع مصر بعد ان يتم فتح القناة وترميم المدن غربها » . ( هارتس ١/٢٠ )

وبين مؤيدي الفصل بين القوات ، كان اعضاء احزاب الائتلاف ، فقد أعلن عضو الكنيست يهودا بن مئير ( من الحزب الوطني الديني - مفاال ) « انني أؤيد الاتفاقية في الظروف القائمة ، الا ان السؤال يتعلق بالمستقبل وعلينا ان نؤكد انه منذ الآن ، لن يتم أي انسحاب الا في حالة اتفاقية سلام شامل . وكذلك فانه حتى في اتفاقية سلام شامل يجب ان نؤمن عمقا استراتيجيا وحدودا آمنة ... لا يجوز الموافقة على انسحاب آخر دون سلام شامل » . ( المصدر ذاته ) .

وأعرب الوزير موشي كول ( من حزب الاحرار المستقلين ) في اجتماع كتلة الحزب في الكنيست ، عن قناعته بأنه اذا تم تحقيق تسوية فصل القوات ، باخلاص لنص الاتفاقية وروحها فإن ذلك سيكون « كسبا كبيرا لاسرائيل ومصر » ، وردا على مواقف وتصريحات الرفضين من التكتل اليميني « ليكود » ، قال « ان يوما سيأتي ويستجمع فيه عضو الكنيست منحيم بيغن وبقية زعماء ليكود شجاعة ويعترفون علنا وعلى رؤوس الاشهاد بخطأ معارضتهم وتبؤاتهم السوداوية ازاء اتفاقية الفصل بين القوات » . ( المصدر السابق ) .

وفي مقابل هذا التأييد والحماس للاتفاقية ، وقف اليمين من ليكود وجماعة « أرض اسرائيل الكاملة » الذين بالغوا في معارضتهم ورفضهم للاتفاقية ودعوا الى مظاهرة تجتمعت في احدى ساحات تل ابيب يوم ١٩٧٤/١/٢٠ ، وحضرها زعماء ليكود وضمنهم الجنرال اريك شارون الذي انهى خدمته العسكرية في ذلك اليوم وقرع للعمل السياسي كعضو في الكنيست ، بعد ان أصدر الى جنسوده أمره اليومي الاخير مضمنا اياه نقدا ورفضاً للانسحاب

الدولي ، وعلاقات اسرائيل بدول اخرى ، واخذنا في الاعتبار ظروفا اقليمية وعالمية وخصوصا علاقتنا بالولايات المتحدة الامريكية ... وان البديل لهذا الاتفاق كان تجدد الحرب » وذكرت مئير ان اعلان مصر عن عزمها اعادة فتح القناة للملاحة واعادة تعمير مدن القناة هو بمثابة دليل على اتجاه مصر نحو السلام .

وفي دفاعها عن الاتفاقية قالت مئير في الكنيست ايضا : « ان وضعنا العسكري الاستراتيجي في الخط الجديد على الجبهة المصرية ، سيكون قويا ، فالخطوط التي يتركز فيها جيش الدفاع الاسرائيلي بحسب الاتفاق ثلاثم هدفه العسكري في حال تجدد القتال » .

وانسجاما مع ما ذكر عن رفضها الضمانات الدولية وقوات طوارئ دولية ، اعلنت مئير « اننا لا نربط سلامتنا بقوات الامم المتحدة بل بقواتنا الذاتية ، ولكن هناك في الظروف الحالية ، قبل السلام أهمية لوضع قوات تابعة للامم المتحدة . ويشترط ، من اجل المحافظة على الحاجز المتفق عليه بين القوات ، عدم اخراج قوات الامم المتحدة بقرار من طرف واحد ، ذلك ان اي طلب مصري باجلاء قوات الامم المتحدة دون موافقة اسرائيل ، سيدل على مخططات خطيرة ، ويتيح لاسرائيل ردا ملاميا بوجوب ما تتطلبه الظروف » .

واغربت مئير عن قناعتها بأن الاتفاقية هي ليست ما تتنهاه اسرائيل تماما ، و « انها تعكس انتصاراتنا في الحرب كما تعكس ما حققه المصريون في الايام الاولى من الحرب » . ( صحف يوم ١٩٧٤/١/٢٢ ، وكذلك نشرة رصد اذاعة اسرائيل في التاريخ ذاته ) . ولقد كان قول مئير هذا سببا لنقد شديد وجهه اليها شبثاي طيفت في مقال تحت عنوان « ما عبل وما يجب ان يعبل » ( هارتس ١/٢٥ ) .

وعندما تكرر ترديد الوزراء الاسرائيليين عن « الاتجاهات المصرية نحو السلام » دون ان يتولى المصريون اعلان ذلك ، اغربت العديد من الصحف الاسرائيلية عن استغرابها لهذه المفارقة التي حظيت بافتتاحيات بعض الصحف ( هارتس ١/٢٠ ، ٧٤ ، معاريف ١٩٧٤/١/٢٤ ) ، كما استغرب ذلك عدد من اعضاء احزاب المعارضة اليمينية .